مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

التخطيط لتمكين النساء الغارمات اقتصادياً من خلال مؤسسات المجتمع المدني

Planning to economically empower women in debt through civil society institutions

محمد أحمد كامل الرشيدي.

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة أسوان

DOI: 10.21608/fjssj.2025.339204.1270 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_403790.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٤/١١/١م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١٢/٦م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١/١٠م
توثيق البحث: الرشيدي، محمد أحمد كامل. (٢٠٢٥). التخطيط لتمكين النساء الغارمات اقتصادياً من خلال مؤسسات المجتمع المدني. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٠،ج.(٣),ص-ص:١٨٧-٢١٨.

٢٠٢٥م

المجلد: العشرون. **العدد**: الرابع. يناير ٢٠٢٥م.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

التخطيط لتمكين النساء الغارمات اقتصادياً من خلال مؤسسات المجتمع المدني

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى:تحديد أوجه تمكين النساء الغارمات اقتصادياً، تحديد معوقات استفادة النساء الغارمات من الخدمات الاقتصادية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، وتحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين النساء الغارمات اقتصادياً. وطبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (٥٠) امرأة من الغارمات المعرضات للسجن واللاتي خرجن من السجن. وتم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:أن واقع استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (منخفضاً)، وأن واقع معوقات استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (متوسطاً)، وأن واقع مقومات تمكين الغارمات من الاستفادة بالخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (مرتفعاً)، وأن واقع أسباب عدم قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، وأهم هذه الأسباب هي:قلة التبرعات التي تأتي للمؤسسات، وأن واقع مقترحات لزيادة قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، وأهم هذه المقترحات هي:القيام بسداد كل أو بعض ما على الغارمات من ديون.

الكلمات المفتاحية:النساء الغارمات، مؤسسات المجتمع المدني، التخطيط.

Planning to economically empower women in debt through civil society institutions

Abstract:

The aim of the current study was to:identify aspects of empowering women in economic distress, identify obstacles to women in debt benefiting from the economic services provided by civil society institutions, and determine the role of civil society institutions in empowering women in economic distress. It was applied to a non-random sample of (50) women in debt who are at risk of imprisonment and who are subject to imprisonment. They were released from prison, and a questionnaire was used as a tool to collect data. The study reached several results, the most important of which were:that it was a reality The fact that debtors benefit from the economic services provided by the institution is (low), and that the reality of the obstacles to fined women benefiting from the economic services provided by the institution (medium), and that the reality of the elements of enabling fined women to benefit from the economic services provided by the

institution (high), and that the reality of the reasons for the institutions' inability to Empowerment of fines economically (high), and the most important of these reasons were:the lack of donations coming to institutions, and the reality of proposals to increase the capacity Institutions to empower debtors economically (high), and the most important of these proposals were:paying all or some of the debts owed by debtors.

Keywords:Women in debt, civil society organizations, planning.

- مدخل مشكلة الدراسة:

تعد قضايا المرأة من أهم القضايا التي اهتم بها المجتمع العالمي في الفترة الأخيرة، نظراً لأهميتها القصوى وتأثيرها الكبير على المجتمع, حيث تعتبر قضايا المرأة من القضايا التي تحتاج الى بحث متعمق من جانب الأخصائيين الاجتماعيين والباحثين المهتمين بالمجال الأسري, وذلك لمواجهة المشكلات التي تواجه المرأة سواء كانت هذه المشكلات اجتماعية, اقتصادية، نفسية، وثقافية... وغيرها. (المجلس القومي للمرأة, ٢٠١٣, ١٤)

وتعتبر المرأة نصف المجتمع بل أساس المجتمع، فعن طريقها يخرج أفراده إلى الوجود، ويشبون رجالاً ونساءاً ينتشرون في كل جوانبه، ويفكرون ويعلمون، وهى المغذى الأول لكل أبنائه، إلا أن مجتمعنا العربي الإسلامي الكبير ظلت فيه المرأة رغم تأخره مادياً، محتفظة بسماتها التي فطرها الله عليها، فهي مازالت الأم الحنون المعطاءة، التي تضحي بكل كيانها في سبيل علو أبنائها ورفعة زوجها، فهي مازالت تحتفظ بقوة الإيمان, وقوة العاطفة، وقوة الإرادة التي تشارك بها الرجل في بناء الأسرة والمجتمع (سلطان، ٢٠٠٢، ٣).

ولقد ازدادت في الآونة الأخيرة فئة من النساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن, نتيجة لعدة عوامل، إما لغياب رب الأسرة لأي سبب من الأسباب كالسفر, المرض, الهجر, التقاعد عن العمل, أو الوفاة.. إلخ, مما أدى إلى أن المرأة المصرية أصبحت المسئولة الأولى والأخيرة عن أسرتها, وهو ما قد يضطرها ليس للعمل فقط! بل ربما إلى الاستدانة, وقد تعجز عن يداد ديونها, وبالتالي قد تؤول بها الأمور الى الزج بها في غياهب السجون (أبو زيد, ٢٠١٨, ٢٨٣).

وطبقاً لإحصائية الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, فقد بلغ عدد الأسر التي تعيلها امرأة (٦ ملايين أسرة), وقد بلغت نسبة النساء الأميات التي تعول هذه الأسر (٨١,٦ %) من إجمالي تلك الأسر, وهو ما يشير إلى مدى معاناة المرأة وتحملها لكثير من الأعباء وحاجتهن

الشديدة إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, ٢٠١٦).

ونظراً لأن المرأة هي العمود الفقري للأسرة، ويقع على عاتقها مسئولية تنشئة الأجيال وتدبير شئون المنزل ولأنها تمثل نصف المجتمع وشريكة الرجل فى الحياة , لذا يجب أن تحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام، وقد زاد الاهتمام العالمي والمحلى بقضايا المرأة، ونظراً لأن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تتعامل مع الظواهر والمشكلات الاجتماعية فإنها تضطلع بدور هام فى مواجهة هذه المشكلات (فهمي, ١٩٩٨، ١٦٣).

وقد استهدفت دراسة "ابراهيم, نيفين عبد المنعم (٢٠٠٢) توضيح اسهامات الجمعيات الأهلية في رفع المستوى الاقتصادي للمرأة بصفة عامة والمرأة الغارمة والتي تعول أسرة بصفة خاصة, وتكونت عينة الدراسة من (وتوصلت الى أن الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة تقوم بدور فعال وتقدم خدمات كثيرة للنساء المعيلات لرفع مستواهن الاقتصادي, وتساعدهن على أداء أدوارهن في تنمية المجتمع المحلي بكفاءة.

ولقد حظيت قضايا المرأة ومشكلاتها بشكل عام باهتمام بالغ من جانب الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي, وتم تسليط الضوء على تلك القضايا بغية الوقوف على العوامل المسببة لمشكلات المرأة, وإمكانية طرح حلول عملية للتغلب عليها أو التقليل من حدتها(أبو زيد, ٢٠١٨, ٢٨٣).

وتتعرض النساء لأزمات اقتصادية متنوعة, من أبرزها ظاهرة الغارمات أو سجينات الفقر والديون، اللاتي اضطرتهن ظروف الحياة الصعبة, إما لقلة الدخل أو ارتفاع أسعار السلع والخدمات العامة, مما قد يضطرهن الى الاستدانة أو الاقتراض أو شراء احتياجات أسرتها بنظام التقسيط, ثم تعجزن عن قضاء ما عليها من ديون أو سداد الأقساط, وأحياناً تضطر لشراء أجهزة كهربائية بالتقسيط بثمن باهظ, ثم تبيعه بثمن بخس لسداد ديونها القديمة، وبالتالي تتراكم عليها الديون, وحين تتأخر عن سداد الديون فتصبح (غارمة) ويقوم الطرف الأول (البائع) أو (الدائن) لمقاضاتها، ومما ساعد على تفاقم هذه القضية استخدام التجار أو المقرضين لإيصالات الأمانة لحفظ حقوقهم، مما حول عملية البيع والشراء والاقتراض من قضية مدنية يمكن حلها دون الحبس إلى قضية جنائية تقتضي السجن لعدة سنوات (ناجي، ٢٠١٨، ١٤٥- ١٤٦).

وقد أكدت دراسة " Schweitzer, Jennifer,2014" بأن النساء اللواتي يتركن السجن أنهم جميعهن يعانين من مشاكل صحية جسدية وعقلية خطيرة وإدمان المخدرات والكحوليات، والغرض من هذه الدراسة هو فهم أفضل لاستراتيجيات النساء مع هذه الثغرات المتعددة والمتداخلة لأنها حاولت إعادة الاندماج في المجتمع

وتعتبر مشكلة النساء الغارمات مشكلة مجتمعية تستحق المزيد من الدراسات، باعتبارها من المشكلات التي يتوقع تزايد خطويتها مع تعقد الحياة اليومية, وهو الأمر الذي دفع بعض الناشطين والجمعيات الخيرية لإطلاق دعوات لمد يد العون لهن, وسداد مديونياتهن, ومما يزيد من حدة تلك المشكلة أن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت خط الفقر, وهو ما جعل من الصعب الوصول إلى تحديد كامل للعدد الحقيقي لهؤلاء الفقراء (ناجي, ٢٠١٨, ١٤٨).

وقد نادت دراسة" حسن (٢٠١٦) إلى ضرورة تلبية احتياجات الاقتصادية والصحية والتعليمية للفقراء الغارمين, وضرورة تحسين وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية باستمرار بما يتفق مع احتياجاتهم, وضرورة أن تتبع البرامج والمشروعات من احتياجات واهتمامات الفقراء الغارمين.

كما استهدفت دراسة أبو زيد (٢٠١٨) تحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات, وتوصلت نتائجها الى أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بالعديد من الأدوار لتحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات, منها ما يحقق الحماية الاجتماعية, ومنها ما يحقق الحماية الصحية, ومنها ما يحقق الحماية الاقتصادية.

وتحتاج النساء الغارمات سواء داخل السجون أو المفرج عنهن إلى العون والدعم من باقى أفراد المجتمع، ومن الجهات المعنية وكذلك المسئولين، وقد بدأت تسعى بنفسها في الوقت الراهن للحصول على حقوقها من خلال الجمعيات الأهلية، لذلك يعد النشاط الأهلي في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية تعبيراً إيجابياً واضحاً عن إنسانية المواطن وتصويراً حقيقياً للتضامن والتكافل الاجتماعي, وتحقيقا للفضائل الإنسانية, ولذلك فقد وجد النشاط الأهلي مع نقص حقوق الإنسان، وكان دائما يسبق جهود الدولة في تقديم الخدمات، وتحسين ظروف الحياة، والتصدي لمواجهة المشكلات التي تواجه المواطنين, خاصة الفقراء والمحتاجين, وذلك من خلال الجهود الذاتية (الماحي, د.ت, ٥). وهذا ما أكدت عليه دراسة " سهير محمد

,٢٠٠٨" وهو وجود انخفاض فى مستوى المساندة الاجتماعية, المقدمة للأرامل وهذا يعنى أهمية العمل على دعم وتعزيز وزيادة المساندة الاجتماعية لتلك الفئة.

ويعد تمكين المرأة من بين أهداف التنمية البشرية, فهو يساعد على سد الفجوة النوعية القائمة بين الذكور والإناث، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وانخفاض المستوى التعليمي والغذائي للإناث خاصة لدى الفئات الفقيرات، كما أن مشاركة المرأة في القوى العاملة مازالت منخفضة اقتصادياً، وهذا ما يعني انخفاضاً نسبياً في العوائد الاقتصادية التي تحصل عليها، ولا يزال نصيب المرأة منخفضاً في المشاركة الشعبية علي كافة مستوياتها، ومازالت القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها غير مواتية للحقوق الإنسانية للمرأة، وهو الأمر الذي يتطلب دعم حقوق المرأة اقتصادياً من خلال إتاحة فرص عمل أكبر لها في المجتمع, وتيسير حصولها على مشروعات صغيرة تعينها على نوائب الدهر, ويمكنها اقتصادياً(تقرير التنمية البشرية, ٢٠٠٣, ١٢٠).

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة " Gagan, B, (2014) " إلى أن برامج المشروعات الصغيرة أدت إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة, وهذا يؤدي إلى التمكين الاجتماعي لها, مما يعمل على النهوض بالمرأة وتحسين ظروفها وأوضاعها الاقتصادية, التغلب على مشكلاتها. وقد استهدفت دراسة " ناجي, مروة مسعد, عبد العاطي, فاطمة محمد (٢٠١٨) التعرف على فاعلية برنامج ارشادي في تنمية الكفاءة الذاتية للسيدات الغارمات من أجل استعادة توازنهن وتكيفهن, والاستعداد لمواجهة أي أزمات اقتصادية مستقبلية, وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الكفاءة الذاتية للغارمات" الانفعالية, الاجتماعية, الإدارية, الانتاجية, ككل", وقدرتهن على إدارة الأزمات الاقتصادية, سواء" إدراك الأزمة, الاستعداد والتخطيط, مواجهة الأزمة, تقييم الأزمة, ككل" عند مستوى دلالة (٠,٠١).

وأكدت دراسة Muhammad, W& Masood, (2017)" على أن برامج الحماية الاجتماعية هي أداة السياسات للقضاء على الفقر وعدم المساواة، وتوصلت نتائجها إلى أن قيمة المرأة في مؤشر الحماية الاجتماعية أقل من قيمة الذكور, وهو الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود لتوفير الحماية الاجتماعية للإناث خاصةً المعيلات والغارمات منهن.

كما أنصف الدين الاسلامي الحنيف المرأة الغارمة، وجعل لها سهماً وحقاً مشروعاً في مصارف الزكاة الثمانية، ويتضح ذلك جلياً في قول الله تعالي" إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ

وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّه وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّه وَاللَّه عَلِيمٌ حَكِيمٌ ". (سورة التوبة, آية ٦٠)

ويعتبر تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً واحداً من التكليفات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومي للمرأة وهذا يعني أن مدخل إدماج المرأة في برامج التنمية الشاملة في المجتمع يرتكز على محور أساسي وهو التمكين الاقتصادي والاجتماعي وليس من شك أن التمكين الاقتصادي يؤدي إلى تغيير نظرة المجتمع للفرد وأن التمكين الاجتماعي يستند أيضاً على التمكين الاقتصادي وكلاهما يعتبر مكملاً للآخر أو سبباً ونتيجة للآخر في آن واحد(المجلس القومي للمرأة, ٢٠٠٢, ٣).

وفي العقود الاخيرة بدأت الخدمة الاجتماعية في النظر إلى التمكين كهدف لممارستها واستهدف الممارسون العاملون في برامج التمكين تحقيق ما يلي من ممارستهم:

١- زيادة قدرة الأفراد على فهم البيئة.

٢- صنع الفرص أو الخيارات المرتبطة بالحياة.

٣- تحمل مسئولية اختياراتهم.

٤- التأثير في أوضاعهم من خلال التنظيم والمدافعة.

٥- إعادة توزيع الثروة والقوة علي جماعات المجتمع (عبد المجيد, ٢٠٠٠, ١٤٥٨).

وتعتبر منظمات المجتمع المدني رائدة في العديد من المجالات، حيث أصبحت تقدم العديد من الخدمات، وأصبحت أحد أهم قنوات التنمية وتنفيذها، لا سيما في القطاعات التي لا تغطيها الخدمات الحكومية، واستطاعت هذه المنظمات أن تتواجد في أوقات الكوارث والنكبات، وأن تقوم بدور ملموس وواضح في المجتمع، ولقد شهدت البلاد في الآونة الأخيرة مظاهر إيجابية في تدعيم العمل الأهلي، حيث تجاوزت منظمات المجتمع المدني مصالحها التقليدية إلى مصالح المجتمع، والاهتمام بالقضايا القومية العامة, والاهتمام بقضايا التعليم والعمالة، والاهتمام بقضايا المرأة خاصة الفقيرة والمعيلة والغارمة.

الموجهات النظرية:

١- نظرية الأنساق الاجتماعية:

ينظر أصحاب نظرية الأنساق الاجتماعية إلى طبيعة المؤسسات والنظم الاجتماعية على إنها بناءات اجتماعية لها وظائف تؤديها في المجتمع الذي تعيش فيه فالمؤسسة ما هي إلا نسق اجتماعي لديه مجموعة من العمليات الداخلية والخارجية التي تتداخل في علاقات

متعددة مع البيئة الخارجية ومن ثم يجب أن يحدث نوع من التوازن البيئي والتنظيمي الداخلي والخارجي من أجل استمراره وتحقيق أهدافه ككل (عبد الرحمن, ٢٠٠١, ٥٨). وتدور الفكرة الأساسية للنسق الاجتماعي في تصور المجتمع كوحدة متكاملة ومتماسك, وتتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة التي تتفاعل معاً, وتتساند وظيفياً بطريقة متكاملة، وذلك للمحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه.

ويعرف النسق الاجتماعي على أنه:مجموعة من الوحدات بينها علاقات مشتركة وحدود معروفة تكون كل معين وقد تكون الأنساق جسدية وميكانيكية وحياتية واجتماعية أو مزيج من هؤلاء (Rex A, 1997, 47). وتعددت وجهات النظر في تحديد أنواع الأنساق، ولكن اتفقت على إن هناك نوعين من الأنساق هي:(عبد اللطيف, ١٩٩٩, ١٦٢)

(١)الأنساق المفتوحة:

إن مفهوم الأنساق المفتوحة يعتبر أساسياً بالنسبة لنظرية الأنساق العامة ويتميز هذا المفهوم بان الأنساق متصلة مع بعضها بطريقة ديناميكية وفعالة ويوجد تبادل وتفاعل مستمر بين هذا النسق والبيئة المحيطة. (Julia M, 2003, 33)

(٢)الأنساق المغلقة:

وهي على عكس الأنساق المفتوحة فهي ذات حدود لا تسمح بالنفاذ إليها ولا منها وبالتالي فليس لها تفاعل ضمن مكوناتها الداخلية ودون أي طاقة محددة إليها من خارجها ويتوقف انفتاح وانغلاق النسق على مدى ما يحيطه من حدود تمثل مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها التي تؤثر على حركة وسلوك الأجزاء المكونة للنسق.

ويتميز النسق الاجتماعي بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديها في الآتي:(محمد, ٢٠٠٢, ٢٠)

أ –**الاستقرار**: والذي يعبر عن كيفية حفاظ النسق علي وجوده بالحصول علي المدخلات والاستفادة منها.

ب– **التوازن الدينامي**:وهو عملية الحفاظ علي الطبيعة الأساسية للنسق بدلا من التغير بمجرد الحصول علي المدخلات.

ج– **التمايز والاختلاف**: وهو نمو النسق بصورة أكثر تعقيدا تتضمن العديد من الأجزاء المتنوعة طوال الزمن.

د- **التبادل:** والتي تعني أن أي تغير في جزء من النسق تمتد إلي باقي الأجزاء المكونة له.

وفى ضوء نظرية النسق الاجتماعي يمكن تصور المجتمع المدني على أنه نسق أكبر أو نسق كلي يتفرع منه أنساق فرعية هي المؤسسات بأنواعها, كالأحزاب أو الجمعيات أو الروابط... وغيرها, بينهما علاقات تفاعلية وتبادلية، أي تتفاعل وتتساند معاً ويتعاون كل منها مع الآخر لتحقيق أهداف النسق الكلي.

وقد وضع بارسونز المؤشرات الآتية كأساس للأنساق الاجتماعية:(زيتون, ٢٠٠٦, ٤١٣)

١- التكامل والتساند بين الوحدات بعضها مع بعض.

٢- إنجاز الهدف أو إشباع متطلبات وحدات النسق.

٣- الارتباط بالبيئة بتحقيق الأهداف.

٤- التوتر أو عدم تكامل الوحدات.

وحتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها كنسق فرعى داخل المجتمع فهذا يتطلب (سيد, عبد الموجود, ٢٠٠٣, ٦٥).

١- مدخلات والتي تشمل:الإمكانات (المادية- البشرية- الفنية- المعلوماتية).

٢- عمليات تحويلية والتي تتمثل في:أنظمة وبرامج العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني.

٣- المخرجات والتي تتمثل في:البرامج (الصحية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية) التي تقدم وفقاً لواقع وإمكانات المؤسسة واحتياجاتها.

٤- التغذية العكسية وهى:استمرارية المؤسسات في تقديم أنشطتها للمشاركة في إشباع الاحتياجات وحل المشكلات.

- **أسباب اختيار نظرية النسق الاجتماعي فى الدراسة:**

١- تعتبر نظرية النسق الاجتماعي من أهم النظريات التي استفادت منها مهنة الخدمة الاجتماعية.

٢- تساعد هذه النظرية في معرفة طبيعة العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني وتمكين النساء الغارمات.

٣- تعمل هذه النظرة على تحقيق التساند والاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني بهدف تحقيق النمو وإحداث التغييرات المرغوبة وهى تمكين النساء الغارمات في إطار قيم المجتمع.

- صياغة مشكلة الدراسة:

من خلال العرض السابق لمدخل الدراسة والدراسات السابقة وتحليلها والموجهات النظرية يتضح أن الغارمات ظاهرة اجتماعية تؤرق المجتمع المصري، مما يستدعي تحرك مؤسسات المجتمع المدني لمد يد العون لهم وسداد مديوناتهم، والمطالبة بالإفراج عن النساء الغارمات، خاصة الأمهات منهن واللاتي يعتبرن مثالاً حياً للتضحية والكفاح من أجل أسرهن, وبناءاً على كل تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في معاناة النساء الغارمات من ظروف اقتصادية سيئة أودت بهم الى غياهب السجون, وبالتالي لابد من العمل والتخطيط لمواجهة وتغيير هذه الظروف لصالحهن, وتمكينهن اقتصادياً لتحسين اوضاعهن وأوضاع أسرهن وكفهن عن الحاجة والحيلولة دون رجوعها الى السجن مرة أخرى, ويتم ذلك من خلال خدمات مؤسسات المجتمع المدني.

- أهداف الدراسة:

تنطلق أهداف الدراسة الراهنة من هدف رئيس مؤداه هو:كيفية التخطيط لتمكين النساء الغارمات اقتصادياً من خلال مؤسسات المجتمع المدني؟

وينبع من هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١- تحديد أوجه تمكين النساء الغارمات اقتصادياً.

٢- تحديد معوقات استفادة النساء الغارمات من الخدمات الاقتصادية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني.

٣- تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين النساء الغارمات اقتصادياً.

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من اهمية متغيراتها ويتضح ذلك فيما يلي:

١- أهمية الفئة التي تتناولها الدراسة الحالية وهي فئة النساء اللاتي تمثلن أكثر من نصف المجتمع, ومدى تأثيرها على أبنائها بشكل خاص, وعلى مستقبل النشء في المجتمع بشكل عام.

٢- الاهتمام المتزايد في الفترة الأخير من جانب الدولة والرئيس بشكل خاص بقضايا المرأة وضرورة تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٣- إمكانية مساهمة هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري في مجال المرأة.

٤- ندرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال في حدود علم الباحث.

- **تساؤلات الدراسة:**

تحاول الدراسة الحالية الاجابة على التساؤل الرئيس التالي:كيف يمكن التخطيط لتمكين النساء الغارمات اقتصادياً من خلال مؤسسات المجتمع المدني؟

ويترتب على هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أوجه تمكين النساء الغارمات اقتصادياً؟

٢- ما معوقات استفادة النساء الغارمات من الخدمات الاقتصادية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني؟

٣- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين النساء الغارمات اقتصادياً؟

- **مفاهيم الدراسة:**

- **مفهوم التخطيط:**

يعرف التخطيط بأنه:أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية محددة (أحمد, ١٩٩٦, ٢٤). كما يعرف أيضاً بأنه:العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل السبل للتعرف على مجريات الأمور بما يكفل تحقيق هدف معين(عبد اللطيف,٢٠٠٢, ١٨٨). أخيرا يعرف أبو النصر، مدحت (٢٠٢٢) التخطيط بأنه عملية التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له، وهو عبارة عن حلم طموح يمكن تحقيقه في المستقبل.

ومما سبق يمكن تعريف التخطيط في إطار هذه الدراسة بأنه:

١- وسيلة وأداة لتحقيق التنمية للنساء الغارمات.

٢- يعمل على إشباع أقصى قدر ممكن من التمكين الاجتماعي والاقتصادي والصحي لهن.

٣- يساعد على التنبؤ بالمشكلات التي قد تواجههن, ووضع الحلول والبدائل لتلك المشكلات.

٤- يتحقق عن طريقه أقصى مستويات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة.

- **مفهوم التمكين:** عرف أبو النصر، مدحت (٢٠٢٠) التمكين بأنه مصطلح يشير إلى عملية زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى إجراءات والنتائج المطلوبة. هو عملية تجعل الأفراد يشعرون بالقوة والثقة بأنفسهم، مما يمكنهم من السيطرة على حياتهم والمطالبة بحقوقهم. والتمكين يتضمن معاني متعددة منها القوة الذاتية، الضبط، التقوية الذاتية، تحقيق الذات، الاختيار الشخصي، القدرة علي الدفاع عن الحقوق، الاستقلالية، اتخاذ القرارات الشخصية (Deepa, 2002, 10).

كما يعرف بأنه:العمليات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع على تحقيق مطالبهم المشروعة وذلك بمساعدتهم على أن يصبحوا قادرين على التكيف مع الضغوط والمواقف والتحولات التي يمر بها المجتمع وذلك من خلال زرع الأمل وتقليل المقاومة والتكافؤ وتحديد وتدعيم مناطق القوة في الشخص وقدراته الاجتماعية وتجزئة المشاكل إلى أجزاء يمكن حلها بسرعة أكثر(السكري, ٢٠٠١, ١٧٨).

والتمكين هو:عملية لزيادة القوة الشخصية والسياسية للأفراد للقيام بأفعال تعمل على تحسين مواقف حياتهم كما يعني بتزويد العملاء بالتدعيم والمهارات والفهم الذي يساعدهم على تحمل المسئوليات الخاصة بهم حتى يصبحوا أقوياء في مختلف الحالات كذلك يمكن العملاء من الاستفادة من المنافع الاجتماعية وزيادة قدرتهم على العمل لتحسين ظروفهم السيئة (Louice, 1998,329)

ويمكن تعريف التمكين الاقتصادي للنساء الغارمات في إطار هذه الدراسة على النحو التالي:

١- قدرة النساء الغارمات على إعداد مشروع صغير أو تعلم حرفة يدوية.

٢- مساعدتهن في إعداد المشروعات التي ترغبن فيها بشكل مخطط.

٣- إتاحة الفرصة لهن للتدريب وتنمية مهاراتهن وقدراتهن.

٤- توفير فرصة عمل حكومية أو خاصة لهن إذا أمكن ذلك.

٥- قضاء ما عليها من ديون بما يمكنها من التوسعة على أسرتها.

- **وتهدف عملية تمكين المرأة إلى:**(أبو بكر, ٢٠٠٢, ١٠)

١-رفع الوعي لدي النساء باللامساواة أو العنف الواقع عليهن، ورفع استعدادهن وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات علي أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء كان ذلك في المجال السياسي, أو التشريعي أو القانوني أو التعليمي أو الاقتصادي أو الصحي, وأن قدراتهن يمكن إذا أتيحت لهن الفرص المتساوية والموارد المتساوية أن ترقى إلي قدرات الرجال نفسها.

٢-كما تسعي إلي رفع قدرات النساء وتفعيل مشاركتهن في المجتمع, كما تسعى إلي رفع المهارات وإعطاء النساء من الموارد والفرص ما يمكنهن من إثبات قدراتهن.

٣-العمل عل إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء.

- **صور من التمكين الاجتماعي للمرأة المصري:**(الزهري, ٢٠٢٠، ١٠ – ١٣)

١-إنشاء شبكة من مكاتب تقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء وخاصة أفقر الفقيرات في الوصول للعدالة من خلال توعيتهن بحقوقهن ومساعدتهن في الحصول عليها بالقانون.

٢-تفعيل دور مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة لتصبح قناة اللجوء الأولى للمرأة لحل مشكلاتها.

٣-تعزيز الخدمات للسجينات ومن أمثلتها:

- تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجينات، خاصةً كبار السن منهن.
- تسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهن خاصةً لمن لديهن أبناء أقل من ١٥ سنة.
- حملات تثقيفية لتغيير نظرة المجتمع نحو السجينات وتشجيعه على تقبلهن وإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة.

٤-مواجهة مشكلة الغارمات:

من خلال تطبيق مدخل وقائي للحد من مشكلات الغارمات لتوعيتهن بحقوقهن ومسئولياتهن القانونية لتلافي تبعات تعثر المشروعات نتيجة للاقتراض غير المدروس.

٥-توفير الخدمات المساندة للنساء المعيلات والغارمات مثل:(الزهري, ٢٠٢٠, ٢٤)

- إعادة النظر في منظومة الدعم بصورة تكفل توجيه الدعم للسيدات الأكثر احتياجاً والأسر التي ترأسها إمرأة.
- التوسع في برنامجي تكافل وكرامة لما يمكن أن يحققاه من إنجاز لتمكين النساء المعيلات، ومد مظلتهما للنساء المهمشات في كافة أنحاء الجمهورية.
- رفع كفاءة دور وحدات الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الخدمات للسيدات المهمشات.

- **مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً:**

١- التغيير في نسبة معدلات التوظيف وعدم التوظيف.

٢- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت كرعاية الأطفال, والزمن اللازم للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٣- الفرق في رواتب وأجور النساء والرجال.

٤- التغير في النسبة المئوية للمالكين (الأرض, المنازل, الحيوانات).

٥- متوسط إنفاق رب الأسرة (رجل أو امرأة) علي التعليم والصحة.

٦- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

- مفهوم النساء الغارمات:

تعرف النساء الغارمات بأنهن:النساء اللاتي عليهن ديون لدى طرف آخر, ويؤدي دفع ما عليهن من ديون إلى عدم تعرضهن للسجن أو الإفراج عنهن إذا كن مسجونات (عبد اللطيف, ٢٠١٣, ١٥٧). كما يمكن تعريف الغارمين بأنهن:النساء اللاتي قمن بالاستدانة لإصلاح شئون أسرهن, والمرأة العارمة هي التي استدانت لإصلاح حال نفسها وأسرتها دون إسراف (عثمان وآخرون, ٢٠٠٣, ٤٦).

ويمكن تعريف النساء الغارمات في ضوء الدراسة الحالية على النحو التالي:

١- النساء اللاتي افتقدن أزواجهن لعدة أسباب سواء وفاة الزوج او مرضه أو سجنه او تركه للعمل أو إحالته للتقاعد.

٢- اضطررن للإستدانة لتسيير أمور أسرهن وإصلاح حال أسرهن.

٣- لن تستطعن الوفاء بما عليهن من ديون ويتعرضن للسجن.

٤- تعرضن للسجن بالفعل ويحتجن من يساندهن ويقضي ما عليهن من ديون للإفراج عنهن.

- مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. أما مؤسسات المجتمع المدني فتعرف بأنها مجمل التنظيمات الأهلية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها(ابراهيم, ٢٠٠٠, ١٤). كما أنها:نمط من التنظيم الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي قد يكون خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة (Pete, A, 2002,38)

كما تعرف أيضاً بأنها جملة المؤسسات والمنظمات التى تقع بين الدولة وعالم الأعمال والأسرة وخاصة تلك المؤسسات التطوعية والمنضمات غير الهادفة للربح بأنواعها المتعددة مثل المؤسسات الخيرية والحركات الاجتماعية والسياسية والأشكال الأخرى للمشاركة الاجتماعية (خزام, ٢٠١١, ٤٠١).

- **الاطار المنهجي للدراسة:**

١- نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث تستهدف تقرير خصائص موضوع الدراسة وتعتمد علي جمع الحقائق والبيانات وتحليلها(كمي/ كيفي) ،ومن ثم تسعى الدراسة الحالة الى التعرف على المتطلبات اللازمة لممارسة الدور الوقائي بمؤسسات مواجهة الازمات والكوارث المحلية.

٢- المنهج المستخدم:

اتساقا مع أهداف الدراسة سوف تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لبعض النساء الغارمات بمدينة أسوان، وعينة من الخبراء والمتخصصين في مجال المرأة.

مجالات الدراسة:

أ- **المجال البشرى:**عينة من النساء الغارمات اللاتي تم اختيارهن بطريقة عمدية وعددهن (٥٠)

ب- المجال المكاني: يتمثل في مؤسسات المجتمع المدني العاملة والمهتمة بمجال المرأة بمدينة أسوان، ويرجع اختياره للأسباب الاتية:

١- لإقامة الباحث بمدينة أسوان وإلمامه بمؤسسات المجتمع المدني فيها.

٢- تعاون مسئولي هذه المؤسسات مع الباحث وإبداء الرغبة في المساعدة.

ج- المجال الزمني:فترة جمع البيانات من الميدان وتحليلها واستخراج النتائج ووضع التوصيات.

٤-أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيانات على استبانة عن تمكين المرأة الغارمة اقتصادياً من خلال منظمات المجتمع المدني, تم تطبيقه على النساء الغارمات المعرضات للسجن والخارجات من كعينة للدراسة.

- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:**وذلك بعرض الأداة عل عدد (١٠) محكم من أعضاء هيئة التدريس وبناء علي ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٥% وفي النهاية تم وضع الأداة في صورتها النهائية .

- **الصدق الإحصائي (الصدق الذاتي):**اعتمد الباحث علي صدق الاتساق الداخلي للأداة وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجة كل متغير من متغيرات الاستبانة والدرجة الكلية

للاستمارة , وذلك بعد تطبيق الأداة علي (١٥) من النساء الغارمات، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

جدول رقم (١) الاتساق الداخلي لاستمارة القياس ن=١٥

الابعاد	الدرجة الكلية للأداة قبل التدخل
استبانة مطبقة على النساء الغارمات بمدينة أسوان	٠,٩٨١ **

** معنوي عند ٠,٠١ * معنوي عند ٠,٠٥

يوضح الجدول رقم (١) ان قيم معامل الارتباط الناتجة (٠,٩٨١) وهذه المعاملات مقبولة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠,٠١)، مما يدل علي صدق الاتساق الداخلي للإستبانة.

- ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية للاستمارة، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (١٠) مفردات وذلك بنظام إعادة الاختبار، وقد ، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

جدول رقم (٢) نتائج الثبات الاستمارة باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) ن= (١٠)

متغيرات الأداة	معامل (ألفا كرونباخ)
استبانة مطبقة على النساء الغارمات بمدينة أسوان	٠,٨٨

** معنوي عند ٠,٠١ * معنوي عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٢) وجود درجة عالية من الثبات طبقا لمعامل (ألفا كرونباخ) حيث بلغ ثبات الأداة (٠,٨٨) لجميع ابعاد الاستمارة بحيث يمكن للباحث الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها.

جدول (٣) مستويات تمكين النساء الغارمات اقتصاديا من خلال مؤسسات المجتمع المدني

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١- الى اقل من ١.٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين١,٦٧- الى اقل من ٢.٣٥	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين٢,٣٥- ٣	مستوى مرتفع

نتائج الدراسة وتفسيرها:

أولاً:البيانات الأولية:

١- توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن:

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن ن=٥٠

م	السن	التكرار	النسبة	الترتيب
١	أقل من ٢٠ سنة	١١	%٢٢	٣
٢	من ٢٠- أقل من ٣٠ سنة	١٧	%٣٤	١
	من ٣٠- أقل من ٤٠سنة	١٢	%٢٤	٢
٣	٤٠ سنة فأكثر	١٠	%٢٠	٤

يوضح الجدول رقم (٣) أن النساء الغارمات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ – ٣٠ سنة هن الأكثر عدداً من بين النساء اللواتي وقعن في فخ الاستدانة، حيث جاء عددهن ١٧ مفردة ونسبة مئوية ٣٤%، يليهن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ – ٤٠ سنة بواقع ١٢ مفردة ونسبة مئوية ٢٤%، وجاءت النساء اللاتي تقل عمارهن عن ٢٠ سنة في المركز الرابع بواقع ١١ مفردة ونسبة مئوية ٢٢% ، وحلت النساء اللاتي تتجاوز أعمارهن في المركز الأخير بواقع ١٠ مفردات ونسبة مئوية ٢٠% وقد يرجع هذا الى عدة اسباب، اما لقلة خبرة النساء صغيرات السن أو تجهيزهن لأنفسهن أو المساهمة في الانفاق على بيوتهن ... الخ.

٢- توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية ن=٥٠

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة	الترتيب
١	عزباء	٣	%٦	٤
٢	متزوجة	٢٠	%٤٠	١
٣	مطلقة	١٣	%٢٦	٣
٤	أرملة	١٤	%٢٨	٢

يوضح الجدول رقم (٤) أن النساء الغارمات المتزوجات الغارمات عددهن أكثر من غيرهن حيث جئن في المركز الأول بواقع ٢٠ مفردة ونسبة مئوية ٤٠%، وجاءت النساء الغارمات

الأرامل في المركز الثاني بواقع ١٤ مفردة وسبة مئوية ٢٨%، وجاءت النساء الغارمات المطلقات في المركز الثالث بواقع ١٣ مفردة وسبة مئوية ٢٦%، وحلت النساء الغارمات العزبات في المركز الأخير بواق ٣ مفردات ونسبة مئوية ٦%، وهذا قد يفسر حاجة النساء المتزوجات والأرامل للمال عن غيرهن من النساء، وقد يرجع ذلك الى تردي الوضع الاقتصادي لديهن وقيامهن بالمساعدة في الإنفاق على البيت أو علاج أحد المرضى من الأسرة أو الإنفاق على تعليم الأبناء وبالتالي لجأ للإستدانة.

٣- توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاقتصادية:

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاقتصادية ن=٥٠

م	الحالة الاقتصادية	التكرار	النسبة	الترتيب
١	معدمة	٢١	%٤٢	١
٢	منخفضة	١٩	%٣٨	٢
٣	متوسطة	١٠	%٢٠	٣

يوضح الجدول رقم (٥) أن معظم النساء الغارمات ظروفهن الاقتصادية معدمة حيث جئن في المركز الأول بواقع ٢١ مفردة ونسبة مئوية ٤٢% وجاء في المركز الثاني النساء اللاتي حالتهن الاقتصادية منخفضة بواقع ١٩ مفردة وسبة مئوية ٣٨%، بينما حلت النساء اللاتي حالتهن الاقتصادية متوسطة في المركز الأخير بواقع ١٠ مفردات ونسبة مئوية ٢٠%، وهذا يشبر الى أ الوضع المادي السيء للنساء الغارمات مع كثرة أعبائهن وتعدد احتياجات أسرهن دفعهن للإستدانة وعدم القدرة على الأداء في المواعيد المحددة للسداد ما عليهن من ديون.

٤- توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية:

جدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية ن=٥٠

م	الحالة التعليمية	التكرار	النسبة	الترتيب
١	أمية	٥	%١٠	٥
٢	تقرأ وتكتب	٩	%١٨	٣
٣	مؤهل اقل من متوسط	١٢	%٢٤	٢
٤	مؤهل متوسط	١٥	%٣٠	١
٥	مؤهل فوق متوسط	٧	%١٤	٤
٦	مؤهل عالي	٢	%٤	٦

يوضح الجدول رقم (٦) أن غالبية النساء الغارمات حاصلات على مؤهل متوسط حيث جئن في المركز الأول بواقع ١٥ مفردة ونسبة مئوية ٣٠%، وجاء في المركز الثاني النساء

الغارمات الحاصلات على مؤهل اقل من متوسط بواقع ١٢ ونسبة مئوية ٢٤% وجاء في المركز الثالث النساء الغارمات اللاتي تقرأن وتكتبن في المركز الثالث بواقع ٩ مفردات ونسبة مئوية ١٨%، وجاءت النساء الغارمات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط بواقع ٧ مفردات ونسبة مئوية ١٤%، وجاءت النساء الغارمات الأميات في المركز الخامس بواقع ٥ مفردات ونسبة مئوية ١٠%، بينما جاءت النساء الغارمات الحاصلات على مؤهل علالي في المركز الأخير بواقع ٢ مفردة ونسبة مئوية ٤%، وهذا يرجع الى كون معظم النساء الغارمات متعلمات مما يجعل فرص حصولهن على القروض عند الحاجة والضرورة ، كما أنه أكثر دراية بالجمعيات والمؤسسات التي تعطي هذه القروض أكثر من غيرهن، وبالتالي يسارع بالحصول عليها دون الاكتراث بالتداعيات المترتبة على عدم السداد.

٥- توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

جدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة ن=٥٠

م	عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة	الترتيب
١	أقل من ٣ أفراد	١٠	%٢٠	٣
٢	من ٣- ٥ أفراد	١٥	%٣٠	٢
٣	من ٥ – ١٠ أفراد	٢٥	%٥٠	١

يوضح الجدول رقم (٧) أن النساء الغارمات اللاتي يبلغ عدد أسرهن من ٥ – ١٠ أفراد في المركز الأول بواقع ٢٥ مفردة ونسبة مئوية ٥٠%، في حين جاءت النساء الغارمات اللاتي يتراوح عدد أسرهن من ٣- أقل من ٥ أفراد في المركز الثاني بواقع ١٥ مفردة ونسبة مئوية ٣٠%، بينما حلت النساء اللاتي يقل عدد أسرهن عن ٣ أفراد في المركز الأخير بواقع ١٠ مفردات ونسبة مئوية ٢٠%، وهذا يفسر السباب التي دعت النساء الغارمات اللاتي يعشن في أسر كبيرة العدد الى الاستدانة إما لمساعدة الزوج في حالة العجز أو التقاعد أو المرض او السج او الوفاة، بالإضافة الى احتمال وجود مرضى في الأسرة يحتاجون الى علاج وأطفال في مدارس لديهم احتياجات تعليمية، وربما فتيات يتجهزن للزواج، ومع انخفاض الوضع المادي للأسرة تضطر النساء للإستدانة للوفاء باحتياجات الأسرة.

٦- **توزيع عينة الدراسة حسب اسباب تدني الوضع الاقتصادي**

جدول رقم (٨) أسباب تدني الوضع الاقتصادي للمرأة ن=٥٠

م	أسباب تدني الوضع الاقتصادي	التكرار	النسبة	الترتيب
١	وفاة زوجي عني	١٤	%٢٨	١
٢	مرض زوجي المزمن	٥	%١٠	٥
٣	احالة زوجي الى المعاش	٨	%١٦	٤
٤	بطالة زوجي منذ فترة	٤	%٨	٦
٥	سجن زوجي	٩	%١٨	٣
٦	انفصال زوجي عني	١٠	%٢٠	٢

يوضح الجدول رقم (٦) أن أكثر اسباب سوء الوضع الاقتصادي للمرأة هي وفاة الزوج حيث جاءت في المركز الأول بواقع ١٤ مفردة ونسبة مئوية ٢٨%، وجاء في المركز الثاني انفصال الزوج عن زوجته بواقع ١٠ مفردات ونسبة مئوية ٢٠%، وجاء سجن الزوج في الترتيب الثالث بواقع ٩ مفردات ونسبة مئوية ١٨%، بينما جاءت إحالة الزوج الى المعاش في الترتيب الرابع بواقع ٨ مفردات ونسبة مئوية ١٦%، وجاءت بطالة الزوج في الترتيب الأخير بواقع ٤ مفردات ونسبة مئوية ٨%، وهذا يفسر أن الاسباب أكثر السباب التي تؤدي الى تدني الوضع الاقتصادي للمرأة هي وفاة الزواج ، وهذا يشير الى أن وفاة الزوج المرأة تتحول الى أرملة تتحمل مسئولية الأسرة بدلاً عن زوجها، وفي ظل انخفاض أو انعدام الدخل وتدهور الوضع الاقتصادي تضطر للإستدانة للقيام بواجباتها ومحاولة اشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة ولا تستطيع أداء الديون التي عليها بسبب ضيق الحال وانعدام الدخل وبالتالي تصبح غارمة.

٧- **توزيع عينة الدراسة حسب أسباب الاستدانة أو الاقتراض**

جدول رقم (٩) أسباب الاستدانة أو الاقتراض ن= (٥٠)

م	أسباب الاستدانة أو الاقتراض	التكرار	النسبة	الترتيب
١	الإنفاق على أسرتي	١٠	%٢٠	٢
٢	تجهيز إحدى بناتي	١٥	%٣٠	١
٣	الانفاق على تعليم الأبناء	٦	%١٢	٥
٤	علاج أحد أفراد الأسرة	٥	%١٠	٦
٥	عدم كفاية الدخل	٧	%١٤	٣

٦	عدم وجود دخل	٧	١٤%	٤

يوضح الجدول رقم (٩) أن أكثر اسباب استدانة المرأة هي تجهيز احدى بناتها، حيث جاء في المركز الأول بواقع ١٥ مفردة ونسبة مئوية ٣٠%، وجاء الانفاق على الأسرة في المركز الثاني بواقع ١٠% ونسبة مئوية ٢٠%، وجاء كل من عدم وجود دخل وعدم كفاية الدخل معاً في المركز الثالث بواقع ٧ مفردات ونسبة مئوية ١٤% لكل منهما، بينما جاء الانفاق على تعليم الأبناء في المركز الرابع بواقع ٦ مفردات ونسبة مئوية ١٢%، وحل علاج أحد أفراد الأسرة في المركز الأخير بواقع ٥ مفردات ونسبة مئوية ١٠%، وهذا يفسر مدى حاجة المرأة التي لديها بات في سن الزواج الى الاستدانة خاصةً بعد خطوبتهن، ومع ارتفاع الأسعار وقلة الدخل أو انعدامه تعجز المرأة سداد ما عليها م ديو ولا تستطيع الالتزام بسداد الأقساط في مواعيدها وبالتالي تصبح غارمة.

ثانيا:أوجه الاستفادة من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة

جدول رقم (١٠) مدى استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة ن = (٥٠)

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
١	حصلت على فرصة عمل في احدى المؤسسات الحكومية	٦	–	٣٤	١٠٨	٢,١٦	٠,٧٢	٨
٢	حصلت على فرصة عمل في احدى المؤسسات الأهلية	١٠	–	٤٠	١٣٠	٢,٦	٠,٨٧	١
٣	استطعت إقامة مشروع صغير	١٠	١٤	٢٦	١١٠	٢,٢	٠,٧٣	٧
٤	تعرفت على مؤسسات المجتمع المدني والخدمات التي تقدمها لي	١٢	١٤	٢٤	١١٢	٢,٢٤	٠,٧٥	٥
٥	تعرفت على شروط الحصول على خدمات مؤسسات المجتمع المدني	١٠	١٣	٢٧	١١٧	٢,٣٤	٠,٧٨	٢
٦	تعرفت على سيدات أعمال	٥	١٠	٣٠	١١٥	٢,٣	٠,٧٧	٤

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
	للإستفادة من خبراتهن							
٧	منحتنـــي احـــدى مؤسســـات المجتمع المدني قرض ميسر	١٠	١٣	٢٧	١١٧	٢,٣٤	٠,٧٨	٢
٨	حصلت على مساعدات مالية ساهمت في زيادة دخلي	١٠	١٨	٢٢	١١٢	٢,٢٤	٠,٧٥	٥
٩	تعلمت حرفة يدوية تدر عليا بدخل جيد	١٣	١٨	١٩	١٠٦	٢,١٢	٠,٧١	٩
	المتغير ككل					٢,٢٨	٠,٧٦	

تشير نتائج الجدول رقم (١٠) إلى أن واقع استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (منخفضاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة باستجابات المبحوثات حيث جاء المتوسط النسبي وفقاً لهذا المتغير (٢,٢٨) وبقوة نسبية (٠,٧٦)، وباستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاءت في الترتيب الأول " حصلت على فرصة عمل في احدى المؤسسات الأهلية" بمتوسط نسبي "٢,٦" وقوة نسبية "٠,٨٧" .
- جاءت عبارة " تعرفت على شروط الحصول على خدمات مؤسسات المجتمع المدني" وعبارة "منحتني احدى مؤسسات المجتمع المدني قرض ميسر" في المركز الثاني مكرر بمتوسط نسبي "٢,٣٤" وقوة نسبية " ٠,٧٨".
- بينما جاءت عبارة " تعلمت حرفة يدوية تدر عليا بدخل جيد " في المركز الأخير بمتوسط نسبي " ٢,١٢" وقوة نسبية "٠,٧١"

ثالثا:معوقات استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة

جدول (١١) معوقات استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة ن= (٥٠)

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
١٠	قلة المعرفة بمؤسسات المجتمع المدني التي يمكنها مساعدتي	٢٥	١٦	٩	١١٦	٢,٣٢	٧٧,٣	٧
١١	عدم السعي للاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني	٢٣	٢٢	٥	١١٨	٢,٣٦	٧٨,٧	٥
١٢	ضعف الوعي بالمشروعات التي يمكنها زيادة دخلي	٢٧	١٥	٨	١١٩	٢,٣٨	٧٩,٣	٣
١٣	قلة توعية الغارمات بالخدمات الاقتصادية المتاحة لهم بالمؤسسات	٢٧	١٨	٥	١٢٢	٢,٤٤	٨١,٣	١
١٤	عدم القدرة على العمل	٢٧	١٤	٩	١١٨	٢,٣٦	٧٨,٧	٤
١٥	صعوبة الخروج من المنزل كثيرا	٢٥	١٧	٨	١١٧	٢,٣٤	٧٨,٠	٦
١٦	زيادة أعباء الأسرة التي أعيش فيها	٢٩	١٣	٨	١٢١	٢,٤٢	٨٠,٦	٢
١٧	بعد المسافة بيني وبين مؤسسات المجتمع المدني	٢٣	١٨	٩	١١٤	٢,٢٨	٧٦,٠	٨
١٨	عدم تشجيعي على الذهاب للإستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني	٢١	١٢	١٧	١٠٤	٢,٠٨	٦٩,٣	٩
	المتغير ككل					٢,٣٣	٧٧,٦	

تشير نتائج الجدول رقم (١١) إلى أن واقع معوقات استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (متوسطاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة

باستجابات المبحوثات حيث جاء المتوسط النسبي وفقاً لهذا المتغير(٢,٣٣) وبقوة نسبية (٧٧,٦) وباستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاءت في الترتيب الأول عبارة " قلة توعية الغارمات بالخدمات الاقتصادية المتاحة لهم بالمؤسسات " بمتوسط نسبي " ٢,٤٤" وقوة نسبية "٨١,٣".
- جاء في المركز الثاني عبارة " زيادة أعباء الأسرة التي أعيش فيها " بمتوسط نسبي " ٢,٤٢" وقوة نسبية " ٨٠,٦".
- بينما جاءت في المركز الأخير عبارة " عدم تشجيعي على الذهاب للإستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني " بمتوسط نسبي " ٢,٨" وقوة نسبية " ٦٩,٣".

رابعاً:مقومات تمكين الغارمات من الاستفادة بالخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة

جدول (١٢) مقومات تمكين الغارمات من الاستفادة بالخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة ن=(٥٠)

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
١٩	تيسير الحصول على القروض لإقامة المشروعات	٢٤	١٣	١١	١٠٩	٢,١٨	٧٢,٦	٩
٢٠	التدريب على اقامة المشروعات الصغيرة	٢٥	٢٠	٥	١٢٠	٢,٤	٨٠,٠	٦
٢١	توفير سلع معمرة بأقساط مريحة	٢٣	١٨	٥	١١٠	٢,٢	٧٣,٣	
٢٢	اعطاء مساعدات مالية مقدمة من رجال الأعمال	٣٧	١٣	-	١٣٧	٢,٧٤	٩١,٣	٣
٢٣	اتاحة مساعدات مادية مقدمة من بعض الجهات المانحة	٣٨	١٢	-	١٣٨	٢,٧٦	٩٢,٠	٢
٢٤	توفير فرص عمل في القطاع الخاص	٢٨	١٠	١٢	١١٦	٢,٣٢	٧٧,٣	٨
٢٥	توفير فرص عمل في القطاع الحكومي	٢٩	١١	١٠	١١٩	٢,٣٨	٧٩,٣	٧
٢٦	توقيع الكشف وإعطاء الأدوية واجراء عمليات بالمجان	٣٣	١٣	٤	١٢٩	٢,٥٨	٨٦,٠	٤
٢٧	توفير أجهزة كهربائية ومنزلية للفتيات المقبلات على الزواج	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢,٨	٩٣,٣	١
	المتغير ككل					٢,٤٨	٨٢,٨	٥

تشير نتائج الجدول رقم (١٢) إلى أن واقع مقومات تمكين الغارمات من الاستفادة بالخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة باستجابات المبحوثات حيث جاء المتوسط النسبي وفقاً لهذا المتغير (٢,٤٨) وبقوة نسبية (٨٢,٨) وباستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاءت في الترتيب الأول عبارة " توفير أجهزة كهربائية ومنزلية للفتيات المقبلات على الزواج" بمتوسط نسبي " ٢,٨" وقوة نسبية " ٩٣,٣".
- وجاءت في الترتيب الثاني عبارة "اتاحة مساعدات مادية مقدمة من بعض الجهات المانحة" اتاحة مساعدات مادية مقدمة من بعض الجهات المانحة " بمتوسط نسبي " ٢,٧٦" وقوة نسبية " ٩٢,٠".
- بينما جاءت في المركز الأخير عبارة " تيسير الحصول على القروض لإقامة المشروعات" بمتوسط نسبي " ٢,١٨" وقوة نسبية " ٧٢,٦".

خامساً:أسباب عدم قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا

جدول (١٣) أسباب عدم قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا ن=(٥٠)

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
٢٨	ضعف الخدمات الاقتصادية المقدمة بمؤسسات المجتمع المدني	٢٢	١٤	٨	١٠٢	٢,٠٤	٦٨	١٠
٢٩	افتقار الخدمات الى التنوع	٢٨	١٨	٤	١٢٤	٢,٤٨	٨٢,٦	٢
٣٠	قلة التبرعات التي تأتي للمؤسسات	٣٢	١٣	٥	١٢٧	٢,٥٤	٨٤,٦	١
٣١	عدم تطوير الخدمات بشكل مستمر	٣٠	١٢	٨	١٢٢	٢,٤٤	٨١,٣	٤
٣٢	عدم قيام المؤسسات بالتوعية المستمرة بخدماتها	٢٤	١٦	١٠	١١٤	٢,٢٨	٧٦,٠	٥
٣٣	عدم قيام المؤسسات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإعلان عن نفسها وخدماتها	٢٢	١٩	٩	١١٣	٢,٢٦	٧٥,٣	٦

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
	للجمهور							
٣٤	قلة الخبرة لدى القائمين على تقديم الخدمات بتلك المؤسسات	٢٣	١٣	١٤	١٠٩	٢,١٨	٧٢,٦	٨
٣٥	تقديم الخدمات على أساس قبلي وطائفي	٢٤	١٥	١١	١١٣	٢,٢٦	٧٥,٣	٦
٣٦	كثرة الديون على الغارمات مع قلة المتبرعين بالسداد	٣٢	١٠	٨	١٢٤	٢,٤٨	٨٢,٦	٢
٣٧	استحالة وصول خدمات تلك المؤسسات الى جميع النساء الغارمات	٢٤	١٦	١٠	١٠٥	٢,١	٧٠,٠	٩
	المتغير ككل					٢,٥٦	٨٥,٢٦	

تشير نتائج الجدول رقم (١٣) إلى أن واقع أسباب عدم قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة باستجابات المبحوثات حيث جاء المتوسط السبي وفقاً لهذا المتغير (٢,٥٦) وبقوة نسبية (٨٥,٢٦) وباستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاءت في الترتيب الأول عبارة " قلة التبرعات التي تأتي للمؤسسات " بمتوسط نسبي" ٢,٥٤" وقوة نسبية " ٨٤,٦"
- جاءت في الترتيب الثاني عبارة " افتقار الخدمات الى التنوع وعبارة " كثرة الديون على الغارمات مع قلة المتبرعين بالسداد " بمتوسط نسبي" ٢,٤٨" وقوة نسبية " ٨٢,٦" لكل منهما.
- جاءت في الترتيب الأخير عبارة "استحالة وصول خدمات تلك المؤسسات الى جميع النساء الغارمات " بمتوسط نسبي" ٢,١" وقوة نسبية " ٧٠,٠ "

سادساً:مقترحات لزيادة قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا

جدول (١٤) مقترحات لزيادة قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا ن=(٥٠)

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا	مجموع الأوزان	متوسط الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
٣٨	العمل على الإفراج الفوري عن النساء الغارمات	٤٢	٨	–	١٤٢	٢,٨٤	٩٤,٦	٢
٣٩	القيام بسداد كل أو بعض ما عليهن من ديون.	٤٥	٥	–	١٤٥	٢,٩	٩٦,٦	١
٤٠	توفير فرصة عمل حكومية أو خاص اذا أمكن ذلك	٣٠	١٢	٨	١٢٢	٢,٤٤	٨١,٣	٥
٤١	توفير خدمات متنوعة من سلع معمرة وأغذية وأدوية لهن	٣٨	١٢	–	١٣٨	٢,٧٦	٩٢,٠	٤
٤٢	القيام بتدريبهن على حرف يدوية	٢٠	١٧	١٣	١٠٧	٢,١٤	٧١,٣	٨
٤٣	العمل على تنمية المهارات والقدرات الموجودة لديهن	١٩	١٨	١٣	١٠٦	٢,١٢	٧٠,٦	٩
٤٤	قيام المؤسسات بتقديم المساعدات المادية والعينية لهن	٤٠	١٠	–	١٤٠	٢,٨	٩٣,٣	٣
٤٥	مساعدتهن على اقامة المشروعات الصغيرة	٢٥	١٥	١٠	١٠٦	٢,١٢	٧٠,٦	٩
٤٦	توفير المواد الخام لهن لإقامة مشاريعهن الخاصة	٢٢	١٤	١٤	١٠٨	٢,١٦	٧٢,٠	٧
٤٧	التعاون مع أصحاب المحال التجارية لتوفير السلع لهن بأقساط مريحة	٢٣	٢٠	٨	١١٧	٢,٣٤	٧٨,٠	٦

المتغير ككل		٢,٧٣	٩١,١٤	

تشير نتائج الجدول رقم (١٤) إلى أن واقع مقترحات لزيادة قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة باستجابات المبحوثات حيث جاء المتوسط السبي وفقاً لهذا المتغير (٢,٧٣) وبقوة نسبية (٩١,١٤) وباستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاءت في الترتيب الأول "القيام بسداد كل أو بعض ما عليهن من ديون " بمتوسط نسبي" ٢,٩" وقوة نسبية " ٩٦,٦"
- جاءت في الترتيب الثاني " العمل على الإفراج الفوري عن النساء الغارمات " بمتوسط نسبي" ٢,٨٤" وقوة نسبية " ٩٤,٦"
- جاءت في الترتيب الأخير عبارة " العمل على تنمية المهارات والقدرات الموجودة لديهن " وعبارة "مساعدتهن على اقامة المشروعات الصغيرة " بمتوسط نسبي" ٢,١٢" وقوة نسبية " ٧٠,٦ " لكل منهما.

النتائج العامة:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١- أن النساء الغارمات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ – ٣٠ سنة هن الأكثر عدداً من بين النساء الغارمات.

٢- أن النساء الغارمات المتزوجات الغارمات عددهن أكثر من غيرهن.

٣- أن معظم النساء الغارمات ظروفهن الاقتصادية معدمة.

٤- أن غالبية النساء الغارمات حاصلات على مؤهل متوسط.

٥- أن النساء الغارمات اللاتي يبلغ عدد أسرهن من ٥ – ١٠ أفراد هن الأكثر عدداً في عينة الدراسة.

٦- أن أكثر اسباب سوء الوضع الاقتصادي للمرأة هي وفاة الزوج.

٧- أن أكثر اسباب استدانة المرأة هي تجهيز احدى بناتها.

٨- أن واقع استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (منخفضاً).

٩- أن واقع معوقات استفادة الغارمات من الخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (متوسطاً).

١٠- وأن واقع مقومات تمكين الغارمات من الاستفادة بالخدمات الاقتصادية المقدمة من المؤسسة (مرتفعاً).

١١- أن واقع أسباب عدم قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، وأهم على رأس هذه الأسباب:قلة التبرعات التي تأتي للمؤسسات.

١٢- أن واقع مقترحات لزيادة قدرة المؤسسات على تمكين الغارمات اقتصاديا (مرتفعاً)، وأهم هذه المقترحات هي:القيام بسداد كل أو بعض ما على الغارمات من ديون.

مراجع البحث:

أولاً:المراجع العربية.

إبراهيم, سعد الدين (٢٠٠٠). المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

إبراهيم, نيفين عبد المنعم (٢٠٠٢). اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٢٠). إدارة منظمات المجتمع المدني. القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٢٢). التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية. القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتوزيع.

أبو بكر, أميمة (٢٠٠٢). المرأة والجندر, لبنان, بيروت, دار الفكر المعاصر.

أبوزيد, أسماء جمال (٢٠١٨). دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات من منظور خدمة الجماعة. بحث منشور, مجلة الخدمة الاجتماعية, الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, العدد التاسع والخمسون, المجلد السادس.

أحمد, سميرة كامل (١٩٩٦). التخطيط من أجل التنمية. الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث.

أمين, هناء أحمد (٢٠١٥). العلاقة بين استخدام الممارسة العامة وتنمية المهارات الحياتية لأبناء السجينات. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٦). التعداد العام للسكان والإسكان, القاهرة, مايو.

الزهري, إيمان علي معبد (٢٠٢٠):دور المجلس القومي للمرأة فى التنمية المستدامة بالتطبيق على الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠, مجلة الدراسات المستدامة, السنة الثانية, المجلد الثاني / العدد الاول .

السكري، أحمد شفيق (٢٠٠١). قاموس الخدمة والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الماحي, مصطفى محمد (د.ت). تخطيط برامج الهيئات الأهلية. القاهرة, دار الثقافة العربية للطباعة.

المجلس القومي للمرأة (٢٠١٣). المرأة الريفية في مصر , احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية.

المجلس القومي للمرأة(٢٠٠٢):دليل تنفيذ مشروع معاونة المرأة المعيلة، القاهرة.

تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣). وزارة التنمية المحلية, محافظة الإسكندرية.

حلمي, نرمين ابراهيم (٢٠١٦). رؤية مستقبلية لآليات الجمعيات الأهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة. مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.

خزام, منى عطية (٢٠١١). التخطيط الاجتماعى فى المجتمع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

زيتون، أحمد وفاء وآخرون(٢٠٠٦):عمليات تنظيم المجتمع، شركة تاس للطباعة، الفيوم.

سلطان، عبد المحسن عبد المقصود (٢٠٠٢). المرأة فى المجتمع المعاصر، القاهرة, دار العلم والثقافة.

سيد, جابر عوض، عبد الموجود, أبو الحسن (٢٠٠٣). الإدارة المعاصرة فى المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

عبد الرحمن, عبد الله محمد (٢٠٠١). إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية و الممارسات الواقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عبد اللطيف, رشاد أحمد (١٩٩٩):نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية, مدخل متكامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ـــــــ (٢٠٠٢). أساليب التخطيط للتنمية. الإسكندرية، المكتبة الجامعية.

ـــــــ (٢٠١٣). الرعاية الاجتماعية جوهر الخدمة الاجتماعية. القاهرة, دار النور للطباعة.

عبد المجيد, لبني أحمد (٢٠٠٠). تمكين جمعيات المرأة من مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , أكتوبر.

عثمان, عبد الفتاح وآخرون (٢٠٠٣). مقدمة في الخدمة الاجتماعية. القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية.

علي, سهير محمد خيري (٢٠٠٨). العلاقة بين استخدام خدمة الفرد الجماعية وزيادة المساندة الاجتماعية للأرامل، دوريات، كلية الآداب، جامعة حلوان.

فهمي, محمد سيد (١٩٩٨). اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان, العدد الخامس,. العدد الخامس. المجلد الأول. أكتوبر.

محمد, عبد الفتاح (٢٠٠٢). الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث.

ناجي, مروة مسعد, عبد العاطي, فاطمة محمد (٢٠١٨). فاعلية برنامج ارشادي قائم على تنمية الكفاءة الذاتية للغارمات لإدارة الأزمات الاقتصادية. مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية, رابطة التربويين العرب, العدد الحادي عشر.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

Council of Europe (2011). Local Government in Critical Times Policies for Crisis, Recovery and Sustainable Future.

Deepa N., (2002). Empowerment and Poverty Reduction, A sourcebook World bank, The International Bank for reconstruction and Development, Washington, May.

Julia M. Nolin & ET. al. (2003). Human Behavior and social environment, 4ed, Pearson education, Boston.

Pete, A., (2002): The black well dictionary of social policy: oxford, black well publishers.

Rex A. Skidmore & ET. al. (1997). Introduction to Social Work, 7ed, Allan and Bacon, Boston, p47.

Schweitzer, Jennifer (2014). The co-occurrence of multiple and overlapping demands among women leaving prison,: Minnesota State University, Mankato, ProQuest Dissertations Publishing,